COPYRIGHT

This microfiche is supplied by the British Library, Oriental and India Office Collections and is for private study or research only. The material is subject to copyright and may not be reproduced without the written permission of:-

The British Library
96 Euston Road
London NW1 2DB
United Kingdom

الحقوق محفوظة

تقدم المكتبة البريطانية
قسم المجموعات الشرقية والمكتبة الهندية
هذا الميكروفيش من أجل افادة الدراسات الخاصة والأبحاث فقط.
جميع الحقوق بما يخص هذه المادة محفوظة ويحظر استخراج نسخ عنها بدون موافقة المكتبة البريطانية خطيا.

BL MANUSCRIPT NUMBER: Or 7843

TITLE: K. Arbaʿūn fī uṣūl al-dīn

AUTHOR: al-Rāzī, Muḥammad ibn ʿUmar

DATE: AH. 604/1208 AD

SPECIFICATIONS: 211 FOLIOS

SIZE: 19 x 12.5cm.

BL CATALOGUING REFERENCE: Ocee

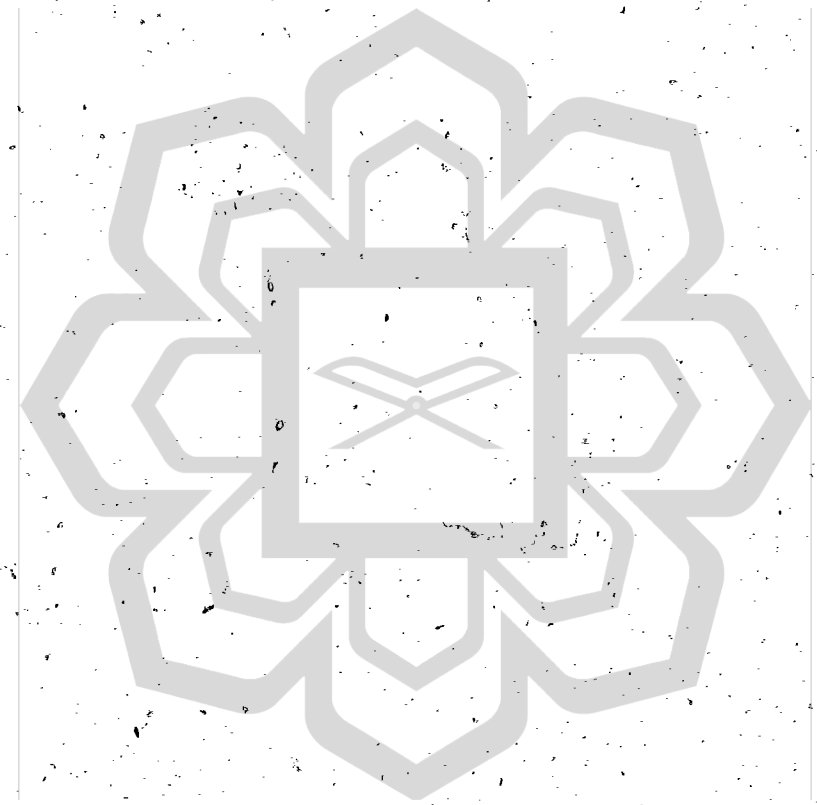

THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS

انه لابد له من مؤثر وهذا يدل على ان علة الحاجة هي الامكان لا الحدوث

الوجه السابع ان المحدث له امور ثلثة الوجود الحاصل في الحال

والعدم السابق وكون هذا الوجود مسبوقا بذلك العدم فقول المحتاج الى المؤثر ليس

هو العدم السابق لانه نفي محض وهو مناقض لحصول التاثر ولمن هو انضاكون الوجود

مسبوقا بالعدم فان كون هذا الوجود مسبوقا بالعدم امر واجب لذاته ممتنع التغير

والواجب لذاته لايحتاج الى المؤثر فلم يبق الا ان يقال المحتاج الى المؤثر هو الوجود الحاصل

في الحال فنقول لا يجوز ان يكون المحتاج الى المؤثر مطلق الوجود والا كان الواجب

لذاته مفتقرا الى المؤثر وهو محال ولما بطل هذا القسم لم يبق الا ان يقال المحتاج الى

المؤثر هو الوجود الممكن وان الحدوث ساقط عن درجة الاعتبار بالكلية

الوجه الثامن ان الصفات الخارجية الازمة للماهية كالزوجية

للاربعة والفردية للخمسة لابد وان يكون ممكنة في نفسها لانه لا يعقل وجود هذه

الصفات على سبيل الاستقلال والانفراد بل لا يعقل تحققها وان يكون ممكنا لذاته واما

بغيره فاذا هذه اللوازم معلولة لتلك الماهيات ثم ان تلك الماهيات قد تكون

منفكة عن هذه اللوازم فان الاربعة لا يعقل ان تكون منفكة عن الزوجية والخمسة

منفكة عن الفردية فقد ثبت في هذه الصور استناد الشيء الى غيره مع كون الاثر

دائما بدوام المؤثر فهذه الدلائل الثمانية دالة على انه لابد من افتقار الشيء في حدوثه

وثبوته الى غيره كونه اثرا حادثا ثم نقول اذكرنا من الدلائل ما يدل على ان الله تعالى

عالما بالعلم قادرا بالقدرة فان علم الله تعالى اما ان يكون نفس ذاته او حالا في ذاته

او لا في ذاته فقد حصل موجودات ثلثة واحد منها واجب لذاته وذلك يبطل المقدمة الاولى

وزيادة المقدمة الاولى من مقدمات دليلكم

وان كان علم الله تعالى ليس واجبا لذاته بل ممكنا لذاته واجبا لوجوب ذاته مع ان
قديم كان ذلك اعترافا بكون الاثر الموثر دائما وذلك يبطل المقدمة
من مقدمات دليلكم الجواب قولكم الدليل على ان الوجوب امر
مثبت عليه وجهان الاول الوجوب تاكد الوجود فلو كان الوجوب عدم
لكان احد النقيضين سببا لتاكد الاخر وانه محال الثاني ان الوجوب ينافض الامكان
والذاخل تحت الامكان وجوب اما الممتنع واما الممكن الخالي عن الوجوب والممتنع
والممكن الخالي عن الوجوب يجوز ان يكون معدوما فاذا الوجوب محمول على المعدوم فيكون معدوما
وان كان الوجوب معدوما كان الوجود واجبا ضرورة ان احد النقيضين اذا لم
يكن ثابتا كان النقيض ثابتا قولكم الوجوب والامكان متعارضة بوجه واحد هو ان الوجوب
لو كان عدما محضا في الخارج لم يكن الشيء في الخارج موصوفا بانه واجب فهذا النقيض
نفي وجوب الوجود لذاته وهو محال واما قوله ما الدليل على ان التعين امر ثبوتي
قلنا الدليل عليه ان هذا الانسان يساوي كل انسان في كونه انسانا ويباين
في كونه هذا وكل ما به المشاركة غير ما به المباينة فالتعين امر زايد على الماهية
ثم ذلك الزايد لا يجوز ان يكون عدميا ويدل عليه وجهان الاول ان التعين جزء من
المتعين والمتعين من حيث انه ذلك المتعين موجود وجزء الموجود موجود
فالتعين امر موجود والثاني ان التعين لو كان عدميا لم يكن عدم اي شيء كان
عبارة عن كون هذا الشيء ليس هو ذلك الشيء فاذا فسرنا بهذا الحكم تعين ذلك التعين
هو كل شيء كان تعين هذا عدما لعدم وعدم العدم وجود فتعين هذا امر موجود

اكان كذلك وجب ان يكون كل تعين امرا موجودا لان حقيقة التعين حقيقة واحدة
لا يختلف بصورة وصورة اما المعارضات الاولى فجوابها ان الماهية والتعين
اجتمعا فانضياف التعين الى الماهية صار بها الماهية معينة وبانضياف الماهية
التعين صار التعين متعينا وبهذا الطريق ينقطع التسلسل لانا قال لم لا يلزم التسلسل
يلزم الدور قلنا نقول الدور انما يلزم لو كان ماهية كل واحد منهما سببا لماهية
الاخر وليس كذلك بل نقول ماهية كل واحد منهما مشروطة بتعين الاخر وذلك لا يوجب
الدور وبهذا الطريق يجيب عن قضية المعارضات قوله كون الثلثة فردا والاربعة
زوجا امور واجبة بذواتها قلنا واجب الوجود الذي يكون مستقلا ومستندا
فيما من قولنا واجب الوجود لذاته الموجود الذي يكون مستقلا ومستندا
ومحققة وهذه صفات يكون لا محققة للماهية فلا يكون واجبة لذواتها قوله
واجب لذاته يتناول الواجب لغيره فيسمى الوجوب قلنا لكنه يمتاز عنه بقيد
وعلى هذا التقدير لا يلزم الكثرة قوله الواجب لذاته يتناول الممكن
لذاته في مسمى الوجودية ويخالفه في التعين فيلزم الكثرة قلنا مذهبنا ان
الوجود الذي به المشاركة مغاير للماهية المخصوصة التي بها المخالفة لكن لم لا
يجوز ان يكون تلك الماهية علة لذلك الوجود الا انه يبقى ههنا اشكال وهو انكم
جعلتم تلك الماهية علة لذلك الوجود مع كون الماهية والوجود اثنين فقد
احتاجا في الاتصاف بالوجود الى المؤثر لا يتوقف على الحدوث وهذا الاشكال مما
استخير الله تعالى فيه قولهم لا يجوز ان يكون كل واحد من الوجودين الذين
يكون مركبا من الوجود الذي به المشاركة ومن التعين الذي به الممايزة الا ان

كل واحد من هذين الجزءين يكون واجبا لذاته وحينئذ يكون المركب واجب الوجود لذاته
من حيث انه قلنا هذا باطل من وجهين الاول وهو انا لو فرضنا موجودين يكون كل واحد منهما
واجبا لذاته لزم كون كل واحد منهما مركبا وكل مركب ممكن فيلزم ان يكون الواجب لذاته
غير واجب لذاته وذلك محال واذا لزم المحال من هذا القدح كان هذا القدح مقررا
الوجه الثاني ان الموجود كل واحد من هذين الجزءين واجبا لحصة بيان ان كل واحد
وثانيا بيان ان الحصة حينئذ يلزم كون كل واحد من ذلك الجزءين مركبا من اجزاء لا نهاية
واما الوجوه التي ذكروها في بيان ان الافتقار قد يحصل حال البقاء فنقول اذا
اقوى من الوجوه التي ذكرتم وذلك لانا اذا اسندنا الباقي في حال بقائه الى المؤثر
فذلك المؤثر اما ان يكون لم يصدر عنه اثر او يقال صدر عنه اثر فان لم يصدر عنه اثر لم يكن
وان صدر عنه اثر فذلك الاثر اما ان يصدق عليه انه كان حاصلا قبل ذلك او يصدق عليه
انه ما كان حاصلا قبل ذلك فان صدق عليه انه كان حاصلا قبل ذلك فحينئذ يلزم ان تكون
المؤثر حصل في هذا الوقت شيء كان ذلك الشيء حاصلا قبل ذلك وهذا غير معقول واما ان
صدق عليه انه ما كان حاصلا قبل هذا الوقت فهذا الاثر يكون حادثا لا باقيا وكان الكلام
الى المؤثر هو الحادث لا الباقي وهذه نكتة جلية في بيان ان اسناد الاثر الى المؤثر لا يفيد
الا حال الحدوث واما الجواب عن تلك الوجوه على سبيل التفصيل فمذكور في المطولات
قوله هذا يشكل بكونه تعالى عالما بالعلم قادرا بالقدرة قلنا هذا السؤال
صعب وهو مما نستخير الله تعالى فيه البرهان الخامس فحدوثه جسما
لو كان الجسم قديما اما ان يكون بحيث يكون جسما واما ان يكون متغايرا لكونه جسما والقسمان
باطلان فبطل القول بكون الجسم قديما واما قولنا انه لا يجوز ان يكون قديم الجسم

لعله ان قدم

كونه جسما لانه لو كان كذلك لكان العالم بكونه جسما عالما بكونه قديما وكما ان العلم بكونه
ضروري لزم ان يكون العلم بكونه قديما ضروريا ولما بطل ذلك فسد هذا القسم واما
الثاني انه لا يجوز ان يكون قدم الجسم زايدا على كونه جسما لان ذلك الزايد ان كان قديما
ان يكون قدمه زايدا عليه ولزم التسلسل وان كان حادثا فله اول وكل قديم فلا
له فلو كان قدم القديم عبارة عن ذلك الحادث يلزم ان يكون ذلك الشيء له اول
لا يكون له اول وهو محال فان عارضنا بكونه جسما قلنا الحادث عبارة عن مجموع
وجود الحاصل في الحال والعدم السابق ولا يبعد حصول الوجود الحاصل العلم
المحمل بالعدم السابق بخلاف القديم فانه لا يمتنع له الا نفس وجوده فظهر الفرق
هذا الوجه جملة وفيه دقائق وتفاصيل لكن هنا آخر كلامنا في شرح دلايل
وثالث الاجسام واحتج القائلون بالتحيز بوجوه اولها لا شك ان الممكنات تنتهي في
سة الحاجة الى واجب الوجود فنقول كل ما لا بد في كونه سبحانه وتعالى موثرا في اثاره
ان يقال انه كان حاصلا في الازل او كان حاصلا في الازل فان كان كل ما لا بد منه في المو
حاصلا في الازل فاما ان يجب معه حصول اثاره او لا يجب فان وجب لزم
دوامه دوام الاثار وان لم يجب كان وجوده مع عدم تلك الاثار ممكنا فيفرض ذاته
مجموع الامور المعتبرة في المؤثرية مع وجود تلك الاثار تارة ومع عدمها اخرى فاختصاص
تلك الاثار بالوجود دون العدم لا بد وان يتوقف على اختصاصه بامر لاجله كان هو
في وجود تلك الاثار واما ان لا يكون كذلك فان كان كل ما لا بد منه في المؤثرية حاصلا
حاصلا في الازل وكما قد فرضنا صار حاصلا فان كل ما لا بد منه في المؤثرية حاصلا
حاصلا في الازل وكما قد فرضناه هذا خلف وان كان الثاني كان ذلك ترجيحا لاحد الطرفين في

الممكن المتساوي على الآخر من غير مرجح اصلا وهو محال هذا اذا قلنا بان كل ما لا بد منه في
تحقيقه كان حاصلا في الازل اما اذا قلنا بان كل ذلك ما كان حاصلا في الازل لكن وجد فيه و
بعد ان لم يكن اما ان يفتقر الى مؤثر او لا يفتقر فان لم يفتقر فقد حدث الممكن لا عن مرجح وان
فقد بينا ان الكلام الى كيفية احداث تلك الامور يلزم التسلسل وهو محال فهذا هو العمدة
للقوم اجاب المتكلمون عنه بوجوه احدها لم لا يجوز ان يقال العالم انما احدث في الوقت الذي
لان ارادة الله تعالى تعلقت بايجاده في ذلك الوقت دون سائر الاوقات وليس لاحد
ان يقول فلم تعلقت الارادة باحداث العالم في ذلك الوقت ولم يتعلق ارادته بالحدوث
في سائر الاوقات وذلك لان تلك الارادة لعينها وماهيتها المخصوصة اختصت التعلق
باحداث العالم في ذلك الوقت والماهيات لا يعلل وثانيها انه تعالى علم جميع الحوادث
وكان علمه القديم متعلقا بان العالم في اي الاوقات يوجد وفي اي حال يوجد والارادة
لا تتعلق بالشيء الا على وفق العلم فهذا السبب تعلقت ارادة الله تعالى باحداث العالم
في الوقت الذي علم وقوعه فيه ولم يتعلق باحداثه في سائر الاوقات وثالثها
لم لا يجوز ان يقال ان ذلك الوقت اختص بكيفية خفية لاجلها خصص الله تعالى احداث
العالم بذلك الوقت دون سائر الاوقات واذا كان هذا الاحتمال قائما سقطت المطالبة
ورابعها ان احداث العالم في الازل محال لان الاحداث عبارة عن جعله موجودا
بعد ان كان معدوما وذلك يستدعي سبق العدم والازل عبارة عن نفي المسبوقية بالعدم
وكان الجمع بينهما محالا وخامسها ان العالم قبل ذلك الوقت اما ان كان ممكنا بان
كان ممتنعا ثم انقلب ممكنا في ذلك الوقت وسادسها ان القادر
المختار يمكنه ان يرجح احد المقدورين على الآخر من غير مرجح كما ان الهارب من السبع

عن له طريقان متساويان من جميع الوجوه فانه يختار احدهما على الاخر من غير مرجح
طريقان احدهما اخير من الاخر وهما متساويان فانه يختار احدهما على الاخر من غير مرجح
الفلاسفة لو تاملت حق التامل في حجته التي ذكرناها لما اوردتم هذه
به وذلك لان حاصل هذه الاجوبة يرجع الى صرف الحدوث الى كونه مسبوقا بالعدم
العالم ما كان حاصلا في الازل

اما الجواب الاول

فقول فلانكم قلتم بان ارادة الله تعالى تعلقت بايجاد العالم في ذلك الوقت
في ذلك الوقت ما كان حاصلا في الازل فاذا العالم انما يوجد في الازل لان
ذلك الوقت شرط وذلك الوقت ما كان حاضرا فقبل ايجاد العالم فوات شرطه

واما الجواب الثاني

فهو ان الوقت الذي علم
تعالى ان العالم يوجد فيه شرط لوجود العالم وذلك الوقت ما كان حاضرا في الازل
العالم لم يوجد لان شرطه ما كان حاضرا

واما الجواب

فهو ان شرط دخول العالم في الوجود حضور ذلك الوقت المشتمل على تلك
الحكمة وذلك الوقت ما كان حاضرا في الازل فالعالم لم يوجد لان شرط حصوله كان

واما الجواب الرابع

فهو ان انقضاء الازل
الايجاد وهذا الشرط كان حاصلا في الازل فقبل الايجاد لفوات شرطه

واما الجواب الخامس

فهو ان حضور الوقت
الذي حدث فيه امكان العالم شرط الايجاد وهذا الشرط ما كان حاصلا في الازل فقبل
الايجاد لفوات شرطه

واما الجواب السادس

فهو ان
ما يرجح احد المقدورين على الاخر لمرجح فمعناه ان دخول العالم في الوجود